الأمم المتحدة

A/79/332

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2024
Arabic
Original: Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البند 115 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 29 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشُّح إسبانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027، في الانتخابات المقرر إجراؤها يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وتتشرف البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة من إسبانيا في ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60 (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 115 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

* A/79/150.

170924 110924 24-15703 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 29 آب/أغسطس 2024 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

ترشُّح إسبانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

أولا - إسبانيا وعملها الخارجي في مجال حقوق الإنسان

1 - تولي إسبانيا أهمية كبيرة لإمكان أن تصبح عضواً للمرة الثالثة في مجلس حقوق الإنسان، للفترة 2025-2027.

2 - وبهذا الترشُّح، تعطي إسبانيا زخماً متجدداً لالتزامها الراسخ بحقوق الإنسان، ولا سيما التزامها بالنظام المتعدد الأطراف لحماية تلك الحقوق وتعزيزها.

3 - وقد تعهدت إسبانيا بالتزامات واسعة النطاق في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وما فتئت تخضع للرصد من قبل هيئات المعاهدات الدولية.

4 - وقد انعكس هذا الالتزام في الاستعراض الدوري الشامل والاستعراضات التي خضعت لها إسبانيا من قبل هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وكذلك خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الفترتين 2011-2013 و 2018-2019. وإذا ما أُعيدَ انتخاب إسبانيا، ستحرص على أن تسترشد في عملها في المجلس بذلك الالتزام.

5 - ومن الأمثلة الصادقة على الأهمية التي توليها إسبانيا لحماية حقوق الإنسان الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، التي أعدَّت بمشاركة المجتمع المدني ووافقت عليها الحكومة في حزيران/يونيه 2023 وسيستغرق تنفيذها خمس سنوات (2023-2027) لمواصلة النهوض بخطة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

6 - وقد حدد العمل الخارجي لإسبانيا الأولويات الرئيسية التالية في مجال حقوق الإنسان: مكافحة عقوبة الإعدام؛ وتحقيق تكافؤ حقيقي وفعال في الفرص بين الرجل والمرأة؛ ومكافحة التمييز على أساس نوع الجنس أو الميل الجنسي؛ والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها، بما في ذلك الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً - التزامات إسبانيا في مجلس حقوق الإنسان

7 - تلتزم إسبانيا بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الإجراءات التالية:

(أ) الإسهام في حسن سير عمل مجلس حقوق الإنسان، من خلال دعم استقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(ب) المواظبة على المشاركة في مجلس حقوق الإنسان وفي التفاوض على القرارات، ببناء الثقة ومد الجسور.

(ج) تشجيع التصديق على الاتفاقيات، لا سيما من خلال التوصيات المقدمة إلى البلدان الخاضعة للاستعراض الدوري الشامل. فقد كانت إسبانيا ثالث بلد يصدق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت من أوائل البلدان التي صدقت على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول). كما أنها ثاني بلد يصدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

(د) دعم الاستعراض الدوري الشامل والمشاركة فيه. فقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل أنه مسار لا بديل عنه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم. وقد خضعت إسبانيا لثلاثة استعراضات في إطار هذه الآلية. وستجري الجولة الرابعة منه في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت في جميع دورات الاستعراض الدوري الشامل بتوصيات موجهة إلى جميع البلدان الخاضعة للاستعراض، كدليل على التزامها بهذه الآلية القائمة على ركيزتين رئيسيتين هما العالمية والحوار.

(هـ) تعزيز نظام المعاهدات والإجراءات الخاصة. فقد صدقت إسبانيا على جميع البروتوكولات التي تضع إجراءات للشكاوى الفردية في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي نحن طرف فيها. وقد وجّهت إسبانيا بالفعل في عام 1991 دعوة مفتوحة ودائمة لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة بلدنا بناء على طلبهم.

(و) تعزيز حقوق الإنسان في مجلس الأمن. فخلال فترات عضويتها الخمس في مجلس الأمن، دعت إسبانيا هذه الهيئة إلى إيلاء اهتمام خاص لقضايا حقوق الإنسان. فاحترام حقوق الإنسان شرط مسبق لإحلال السلام. لذلك شددنا على أهمية منع ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

(ز) تقديم الدعم المالي لمنظمات الأمم المتحدة الملتزمة بتعزيز الإطار الدولي للحقوق في مجالات استراتيجية مثل المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، والاستدامة البيئية وفق معايير العدالة العالمية.

ثالثاً - أهداف إسبانيا في مجلس حقوق الإنسان

8 - وضعت إسبانيا لنفسها، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، عشرة أهداف رئيسية لتعزيز نظام حقوق الإنسان، هي:

(أ) القيام بدور فعال في البحث عن أرضية مشتركة أثناء المشاورات والمفاوضات، والحفاظ على المبادئ والمطالب في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وستفعل إسبانيا ببقائها على اتصال دائم بالبلدان الأعضاء والبلدان المراقبة في مجلس حقوق الإنسان، ومد الجسور، وتعزيز الحوار والتقارب، وبناء الثقة بين مختلف الحساسيات.

(ب) العمل على تحقيق المساواة الفعلية في الفرص بين الرجل والمرأة، وفي الوقت ذاته تعزيز السياسة الخارجية النسائية التي تتضمن منظوراً جنسانياً في جميع مجالات العمل الخارجي. وسنواصل الوفاء بالتزامنا الراسخ بمنع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، بجميع مظاهره، امتثالا للالتزامات الدولية، ولا سيما اتفاقية اسطنبول واتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (اتفاقية وارسو).

(ج) يشكِّل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها أيضاً مجالا رئيسياً في عمل بلدنا. وستواصل إسبانيا تعزيز حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، التي يشكل إعمالها الفعلي بدوره شرطاً لا غنى عنه لإعمال حقوق أخرى مثل الحق في الصحة والتعليم والغذاء.

(د) مواصلة تعزيز التنوع ومكافحة جميع أشكال التمييز، لا سيما على أساس نوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية، بسبل منها إلغاء تجريم العلاقات المثلية بالتراضي. فمكافحة التمييز تفيد المجتمع ككل، وتسهم في التنمية الحرة لجميع الناس. ويسهم تعزيز التنوع بجميع أشكاله في إقامة مجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولا للجميع وإنصافاً وتسامحاً.

(هـ) العمل على ضمان إنشاء آليات فعالة لتعزيز حق الإنسان في بيئة صحية وآمنة ومستدامة. فالبيئة الصحية هي الأساس والشرط المسبق للتنمية الاقتصادية والاستدامة والعدالة الاجتماعية. ويضطلع بلدنا بدور نشط في الجهود العالمية المبذولة لتعزيز حسن تدبير البيئة، مع التركيز على آثاره على الأمن البشري والصحة. ولا بد من الحفاظ على بيئتنا وتحسينها لضمان تمتع جميع الناس تمتعاً كاملا بحقوق الإنسان.

(و) مواصلة العمل من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فسنواصل الترويج لرؤية مبتكرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسنشارك بهمة ونشاط في التفاوض بشأن القرارات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار دورات المجلس. والتشريعات الإسبانية المعتمدة في هذا المجال من أكثر التشريعات تقدماً في العالم من حيث الإعاقة والإدماج، حيث اعتمدت إسبانيا استراتيجية بشأن الإعاقة للفترة 2022-2030.

(ز) الالتزام بتطوير الحقوق الرقمية وفق الأخلاق وروح المسؤولية، وضمان ضمان المساواة بين الجميع في سبل الحصول عليها.

(ح) الدفاع عن حماية وتعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بوصفهم عناصر إيجابية لإحداث التغيير. فعملهم أساسيٌ لتوجيه الانتباه إلى حالات الظلم الاجتماعي ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العمليات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وستواصل إسبانيا الدعوة إلى تهيئة بيئة آمنة مواتية للدفاع عن حقوق الإنسان، وستشجع البلدان على مضاعفة جهودها لحماية المدافعين عنها.

(ط) التشديد بوجه خاص على المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. فللشركات تأثير كبير على حياة الأشخاص والمجتمعات التي تعمل فيها. ولهذا السبب، تشجع إسبانيا على بذل العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان كأداة لإدارة الأعمال التجارية، حيث تساعد على اعتماد التشريعات الأوروبية في هذا الموضوع. وتتعهد أيضاً بوضع مشروع قانون لحماية حقوق الإنسان والاستدامة وبذل العناية الواجبة في الأنشطة التجارية.

(ي) أن تظل على التزامها الراسخ بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتواصل المشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي للتقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد الموافقة على القانون الجديد المتعلق بالتعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي، ستلتزم إسبانيا بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية، مع التركيز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنوع.

رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

9 - تحدِّد الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان عدداً من الأهداف والتدابير لمواصلة تحسين الوفاء بواجبات البلاد والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، تتضمن ما يلي:

(أ) التقيد بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتآزرها وترابطها في سياساتها ومبادراتها الوطنية.

(ب) تعزيز حقوق الإنسان في أطر التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وفقاً لقيم المساواة وعدم التمييز وتعزيز الديمقراطية.

(ج) تقييم واقتراح تحسينات في تطبيق التشريع الحالي المتعلق بتدابير الحماية الشاملة من العنف الجنساني، ولا سيما في أنشطة الشرطة والنشاط القضائي، وكذلك إحراز تقدم في إضفاء الطابع المؤسسي على ميثاق الدولة لمناهضة العنف الجنساني وتحسين وسائل التدبير المشترك والمشاركة والتمويل والتقييم.

(د) مكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم عن طريق تكثيف التدابير الرامية إلى الكشف عن ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الاستغلال الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال وتحديد هويتهم وتقديم المساعدة الشاملة إليهم.

(هـ) مكافحة أي شكل من أشكال التمييز، لا سيما التمييز على أساس نوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية.

(و) تقوية مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب، ومقاضاة مرتكبي جرائم الكراهية في جميع الميادين، بما فيها الفضاء الرقمي، واتخاذ تدابير للوقاية والإعلام والتوعية، ورعاية الضحايا وحمايتهم.

(ز) القضاء على العنف ضد الأطفال والمراهقين، بما في ذلك العنف الجنسي، ومواصلة مكافحة فقر الأطفال والمراهقين والحد من عدم المساواة في الفرص.

(ح) الأخذ بنهج يراعي حقوق الإنسان في التربية والتعليم، وتعزيز التدريب الدائم للمعلمين، وإعداد مواد تعليمية وتربوية تراعي هذا النهج في جميع مناحي الممارسة التعليمية.

(ط) ضمان الحق في الصحة عن طريق تعزيز قدرات النظام الصحي الوطني وسبل الوصول إليه.

(ي) تعزيز الصحة المهنية وحق العمل في ظروف مأمونة وصحية وبيئة عمل ملائمة.

(ك) تعزيز الحقوق الرقمية والمساواة في إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيا وعمليات الرقمنة لجميع المواطنين، عن طريق حماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، بما في ذلك استحداثُ ذكاء اصطناعي مراع للقيم الأخلاقية والإنسانية.